



ما زال الحصار مستمراً...

تقرير حول أثر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة



1 يناير - 31 ديسمبر 2012



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وترتبط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بشبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفعاليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تركز جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تركز نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أبلانك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة

د. رياض الزعنون
أ. نادية أبو نحلة
أ. هاشم الثلاثيني
أ. راجي الصوراني

المدير

راجي الصوراني

□ عنوان المراسلة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: 29 شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة - ص.ب 1328.
تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 08 2823725
فرعنا في خان يونس: شارع الأمل - متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 2061025 / 08 2061035
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمرار للبتروك.
تليفاكس: 2454150 / 08 2454160
فرعنا في الضفة الغربية - رام الله: البيرة - شارع نابلس - خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: 2406697 / 02 2406698
بريد إلكتروني: pchr@pchr.org
صفحة الويب بيج: www.pchr.org



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المحتويات:

3	ملخص التقرير
5	مقدمة
6	أوضاع معابر قطاع غزة خلال عام 2012
6	المعابر التجارية
13	المعابر الخاصة بحركة الأفراد
16	أثر الحصار على حقوق سكان القطاع الاقتصادية والاجتماعية
16	تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة نسبة البطالة وارتفاع معدلات الفقر
16	انتهاك الحق في مستوى معيشي ملائم
18	انتهاك الحق في التعليم
19	انتهاك الحق في الصحة
21	استمرار الحصار البحري وحرمان الصيادين من ممارسة عملهم بحرية
23	التوصيات



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

الجداول والأشكال

الجداول

- جدول (1) عدد شاحنات البضائع الواردة إلى قطاع غزة خلال عام 2012 وعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007
- جدول (2) يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012
- جدول (3) يبين كمية حديد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012
- جدول (4) يبين كميات مادة الحصمة الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012
- جدول (5) يقارن كميات الغاز الواردة خلال عام 2012 مع الاحتياجات الفعلية لسكان قطاع غزة
- جدول (6) عدد أفراد ذوي الأسرى من قطاع غزة الذين سمح لهم بزيارة أبنائهم منذ عودة الزيارات
- جدول (7) يبين المعدل اليومي لعدد العمال المسموح لهم باجتياز معبر بيت حانون خلال عام 2012 والمعدل اليومي قبل فرض الحصار
- جدول (8) يبين معدل تدهور انعدام الأمن الغذائي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة
- جدول (9) يبين إجمالي عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للعلاج خلال عام 2012 وعدد من واجهتهم مشكلات وحرموا من تلقي العلاج
- جدول (10): يبين الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2012

الأشكال

- شكل (1) يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى قطاع غزة خلال عام 2012 وعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007
- شكل (2) يبين كمية الاسمنت الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012
- شكل (3) يبين كمية حديد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012
- شكل (4) يبين كمية الحصمة الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012
- شكل (5) كميات الغاز الواردة خلال عام 2012 والاحتياجات الفعلية لسكان قطاع غزة
- شكل (6) يبين عدد أفراد ذوي الأسرى من قطاع غزة الذين سمح لهم بزيارة أبنائهم منذ عودة الزيارات
- شكل (7) يقارن بين المعدل اليومي لعدد العمال المسموح لهم باجتياز معبر بيت حانون خلال عام 2012 والمعدل اليومي قبل فرض الحصار
- شكل (8) يوضح معدل تدهور انعدام الأمن الغذائي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة
- شكل (9) يوضح إجمالي عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للعلاج خلال عام 2012 وعدد من واجهتهم مشكلات وحرموا من تلقي العلاج
- شكل (10): يوضح الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2012



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

ملخص التقرير

- **استمرار الحصار خلال عام 2012:** تشير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي وثقها المركز، وتلك الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الوطنية والوزارات الحكومية الفلسطينية في غزة، والمنظمات الدولية كبرنامج الاغذية العالمية، منظمة الامم المتحدة لرعاية الامومة والطفولة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الى أن استمرار الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة، أدى الى تدهور الاوضاع الإنسانية، وانتهاك مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع.
- **انعدام الأمن الغذائي:** عانى 40% من سكان قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي، من بينهم 65% من الأطفال. وارتفعت جراء ذلك بين الأطفال مستويات سوء التغذية ونقص الوزن وتأخر أو توقف النمو ومرض فقر الدم إلى معدلات مرتفعة تفوق مثيلاتها في دول الجوار.
- **تدهور الوضع المائي:** بلغت نسبة المياه الملوثة، غير الصالحة للشرب التي تصل لسكان قطاع غزة 90%، ما خلق نتائج خطيرة انعكست وستعكس على صحة الإنسان الذي أصبح عرضة للإصابة بالعديد من الأمراض الخطيرة على حياة السكان ومستقبلهم.
- **انتهاك الحق في التعليم:** ما زال قطاع التعليم يعاني أزمة حقيقية، وجراء ذلك ارتفعت معدلات الكثافة الصفية إلى 49 طالباً في بعض المدارس، بسبب اجراءات الحصار وعدم القدرة على بناء مدارس جديدة، ما أدى الى ارتفاع الكثافة الصفية وأثر على قدرة الطلبة على الفهم. كما عملت نحو 85% من مدارس القطاع بنظام دوام الفترتين، وظل الانتهاك الأبرز للحق في التعليم يكمن في حرمان الآلاف من طالبات وطلاب قطاع غزة من فرصة التعليم في جامعات الضفة الغربية، التي خلت من الطلبة الغزيين، بعد أن كانت نسبتهم تزيد عن الربع (26%) في العام 1994.
- **انتهاك الحق في الصحة:** شهد القطاع خلال عام 2012 نقصاً مستمراً في الأدوية والمستلزمات والمهمات الطبية اللازمة، وخاصة خلال شهور مارس، حزيران، نوفمبر. كما شهد العام نفسه انخفاضاً حاداً في عدد مرضى القطاع الذين سمح لهم باجتياز معبر بيت حانون "إيريز"، والوصول إلى مستشفيات إسرائيل، القدس والضفة الغربية، حيث بلغ عددهم 8,596 مريضاً، بعد أن كان يصل عددهم قبل فرض الحصار عام 2007 إلى نحو 20,000 مريض سنوياً.
- **تدهور الأوضاع الاقتصادية:** تدهورت الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة خلال عام 2012، وذلك بسبب القيود على التنقل، تقلص تدفق المساعدات والشلل الذي يعترى القطاع الخاص، والعجز عن الاستفادة من 40% من أراضي القطاع، 82% من مياهاه الجوفية، نحو 50% أراضي الصالحة للزراعة و85% من موارد الصيد.
- **معدلات الفقر:** بلغت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى 40%. وقد فقدت هذه الشريحة الواسعة من المواطنين الحماية الاجتماعية واحترام حقوقهم الأساسية في حياة كريمة.
- **انتهاك الحق في العمل:** بلغ معدل البطالة في قطاع غزة 33% (الربع الثالث من العام 2012) حسب تقدير وزارة العمل في غزة، وتزداد هذه النسبة لدى شريحة الشبان لتصل إلى 45,7%، فيما ترتفع هذه النسبة إلى 78,1% لدى الشباب.
- **استمرار الحصار البحري:** حرم الصيادين من ممارسة عملهم بحرية، وفقدوا 85% من دخلهم بسبب حصرهم في مسافة صيد ضيقة، رغم زيادتها أواخر نوفمبر 2012، لـ 6 أميال بحرية فقط. كما تعرض الصيادون لـ 257 انتهاكاً على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، منها 106 حالات إطلاق نار، أدت إلى مقتل صياد وإصابة اثنين آخرين بجراح، اعتقال 85 صياداً، كما تعرضوا لـ 41 حادثاً نتج عنها مصادرة، تدمير قوارب وإعطاب معدات الصيد.
- **تكريس معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة:** كرست سلطات الاحتلال خلال عام 2012 معبر كرم أبو سالم، معبراً تجارياً وحيداً لقطاع غزة، رغم تدني قدرته التشغيلية، وعدم جاهزيته لتلبية كافة الاحتياجات اللازمة لسكان القطاع. وجراء ذلك ارتفعت تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات وتحميل المصدرين أعباء مالية إضافية.
- **هدم وإغلاق معبر المنطار:** شرعت قوات الاحتلال مطلع عام 2012 في هدم مرافق معبر المنطار، الذي كان يعتبر، قبل إغلاقه بتاريخ 2011/3/2، أكبر معاير القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، بقدرة تشغيلية تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- **خطوات سابقة مهدت لإحكام خنق قطاع غزة:** قامت السلطات المحتلة خلال الأعوام السابقة باتخاذ إجراءات لإحكام خنق قطاع غزة، منها إغلاق معبر ناحال عوز، المخصص لإمداد القطاع بالوقود بتاريخ 2010/1/4، وإغلاق معبر صوفا، المخصص لمواد البناء بتاريخ 2007/6/15.
- **حظر صادرات قطاع غزة:** استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر شبه تام على تصدير منتجات القطاع إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم الخارجي. وسمحت السلطات المحتلة خلال عام 2012 بتصدير 279 شاحنة فقط، بمعدل يومي يقل عن شاحنة واحدة، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى نحو 150 شاحنة في اليوم الواحد. وتمثل الصادرات التي سمح بتصديرها أقل من نسبة 1% من صادرات القطاع قبل فرض الحصار.
- **قيود على واردات قطاع غزة:** استمرت السلطات المحتلة في حظر دخول عدد كبير من السلع إلى القطاع، معظمها من المواد الخام ومستلزمات البناء والمعدات الثقيلة اللازمة. وقد بلغ خلال عام 2012 متوسط كمية الواردات 161 شاحنة يومياً، أي بنسبة 28.3% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- **استمرار حظر دخول مواد البناء لقطاع غزة:** استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على توريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص، وسمحت بدخول كميات محدودة لصالح المنظمات الدولية. وبلغت نسبة الكميات التي سمح بتوريدها إلى القطاع خلال عام 2012 من مادة الأسمنت 7.03% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة، فيما بلغت نسبة حديد البناء 1.91%، وحصمة البناء 89.46%.
- **حظر دخول الشاحنات وحافلات نقل الركاب والسماح بدخول عدد محدود من السيارات الصغيرة:** استمرت السلطات المحتلة خلال عام 2012 في حظر دخول حافلات نقل الركاب وشاحنات النقل والآليات الثقيلة إلى القطاع، وفرضت قيود على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وحددت عدد السيارات المسموح بدخولها إلى القطاع بـ 80 سيارة أسبوعياً، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعة جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.
- **استمرار تقليص كميات الوقود والمحروقات المسموح بتوريدها لقطاع غزة:** استمرت السلطات المحتلة في تقليص كميات الوقود المسموح بتوريدها إلى القطاع منذ نوفمبر 2007، وخلال عام 2012 سمحت سلطات الاحتلال بتوريد كميات محدودة جداً من السولار، البنزين والسولار الصناعي، والتي كانت تصل قبل قرار السلطات المحتلة في بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً. وقد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الستة الماضية على كميات البنزين والسولار التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.
- **تقليص كمية غاز الطهي وأزمات متكررة في قطاع غزة:** شهد قطاع غزة خلال عام 2012 أزمات متعددة في غاز الطهي، بسبب تقليص سلطات الاحتلال لكميات الغاز التي سمحت بدخولها إلى القطاع، إضافة إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، وعمله بشكل محدود. وقد بلغ المعدل اليومي لكمية غاز الطهي التي سمحت قوات الاحتلال بدخولها خلال عام 2012 إلى قطاع غزة 99.28% طناً يومياً، أي ما يعادل 49.46% من الاحتياجات اليومية لسكان القطاع.
- **منع سكان قطاع غزة من التنقل عبر معبر بيت حانون (إيريز):** استمر خلال عام 2012 إغلاق معبر بيت حانون "إيريز" أمام المواطنين الفلسطينيين، وفي استثناء محدود سمح لفئات محددة، هي: مرضى القطاع من ذوي الحالات الخطيرة، الصحفيون الأجانب، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية والمسافرون عبر معبر الكرامة (جسر اللبني) باجتياز المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حادة بالكرامة الإنسانية. فيما حرم باقي سكان القطاع من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم لأداء شعائرهم الدينية، كما منع الطلاب والطالبات من الوصول إلى مدن الضفة الغربية للالتحاق بالجامعات هناك، ومنع السكان من زيارة أقربائهم وذويهم المقيمين في الضفة الغربية أو العكس.
- **معبر رفح البري يشهد تحسينات على آلية عمله:** أدخلت السلطات المصرية تحسينات كبيرة على عمل معبر رفح البري خلال العام 2012، ساهمت في تخفيف معاناة سكان القطاع الراغبين في السفر للخارج عبر المنفذ الوحيد لمروهم إلى أنحاء العالم. واستمر خلال العام تطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقاً للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويله طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

مقدمة

يصدر هذا التقرير في ظل استمرار سياسة الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة للعام السادس على التوالي، والذي عاش خلاله، وما يزال، سكان القطاع أوضاعاً قاسية، نجمت عن استمرار فرض القيود على كافة المعابر الحدودية للقطاع، وأثرت بشكل أساسي على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنحو 1.6 مليون من سكان القطاع، ومست المتطلبات اللازمة للحياة اليومية وكافة الاحتياجات الأساسية. يرصد هذا التقرير، الذي يغطي عام 2012، حالة معابر قطاع غزة المخصصة لتنقل الأفراد والتجارية على مدار العام، ويقدم إحصائيات إجمالية حول عملها، مستعرضاً أهم التطورات التي مرت بها المعابر وتركت أثراً ملموساً على حقوق سكان القطاع. كما يفند التقرير المزاعم التي روجتها السلطات المحتلة حول تسهيلات خاصة بحركة كافة المعابر الحدودية لقطاع غزة، والقيام بإجراءات من شأنها "تخفيف" الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال على قطاع غزة.

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (عام 2012) عدواناً واسعاً شنته قوات الاحتلال الاسرائيلية على قطاع غزة خلال الفترة من 14 إلى 2012/11/21، لمدة ثمانية أيام متواصلة، وأدى هذا العدوان إلى عمليات تدمير واسعة النطاق في الممتلكات والأعيان المدنية، فضلاً عن المنشآت والمرافق الحكومية، وبتزامن صدور هذا التقرير مع الذكرى الرابعة للعدوان الحربي على القطاع (بين 27 ديسمبر 2008 و18 يناير 2009). لذلك، يرصد هذا التقرير أثر منع دخول مواد البناء والإنشاء للقطاع الخاص، والتي تمثل حاجة قصوى وطارئة، وضرورة لازمة لإعادة بناء وترميم كافة المنشآت والأعيان المدنية التي تعرضت لعمليات تدمير شامل وجزئي خلال العمليات الحربية الإسرائيلية، وفي المقابل يقدم إحصائيات حول كميات مواد البناء المحدودة التي سمح بدخولها لصالح المنظمات الدولية، وإحصائيات بالاحتياجات السنوية الطبيعية.

ويستعرض التقرير الأوضاع الصحية في قطاع، مركزاً على التحويلات الطبية إلى الخارج، والصعوبات والتعقيدات التي أثرت بشكل كبير على حرية سفرهم وتنقلهم، وحرمت و/ أو أخرت سفر المئات منهم، وهو ما أدى إلى مضاعفات صحية خطيرة على حياتهم، أفضت إلى وفاة عدد منهم.

ويتطرق التقرير لأوضاع التعليم في قطاع غزة في ظل استمرار فرض الحصار الشامل، ويسلط الضوء على حرمان الآلاف من طالبات وطلاب قطاع غزة من فرصة التعليم في جامعات الضفة الغربية، في التخصصات التي يفضلونها، والتي تعتبر حيوية وضرورية لسكان القطاع، جراء استمرار الحصار وإغلاق المعابر.

كما يتناول التقرير الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، وفقدان آلاف العائلات الفلسطينية مصدر دخلها، نتيجة لفقدان الآلاف العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة أماكن عملهم، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل. ويسلط الضوء كذلك على ارتفاع نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر، وزيادة معدل البطالة إلى معدلات غير مسبوق، بسبب الشلل شبه التام لكافة القطاعات الاقتصادية.

كما يرصد التقرير أثر استمرار الحصار البحري لقطاع غزة، رغم زيادة مساحة الصيد المسموح لصيادي القطاع الصيد فيها لـ 6 أميال بحرية، وأثر استمرار حرمان الصيادين من الوصول إلى الأماكن التي تتكاثر فيها الأسماك بعد تلك المسافة. ويستعرض التقرير الاعتداءات المتكررة التي تعرض لها الصيادون الفلسطينيون، كإطلاق النيران ومقتل وإصابة عدد منهم، مطاردهم وتفنيشهم وإهانتهم، ومصادرة مراكبهم أو إغراقها وتدميرها.

ويخلص التقرير إلى أن الوقائع الميدانية خلال عام 2012 تشير إلى استمرار الحصار على قطاع غزة، وكذب التصريحات الإسرائيلية المتعاقبة بشأن تخفيف الحصار عن القطاع، وتقليص القيود المفروضة على دخول السلع المختلفة إليه، والتي بدأت سلطات الاحتلال بإطلاقها منذ شهر يونيو من العام 2010، وكان آخرها اعلان اللواء إيتان دانقوت، منسق العمليات في المناطق المحتلة، بتاريخ 2012/12/31، للإذاعة الإسرائيلية أن إسرائيل ستسمح بإمداد قطاع غزة بمواد البناء الخام وحافلات نقل الركاب وشاحنات نقل وتحسين قدرة الطاقة الكهربائية على شبكات الكهرباء الإسرائيلية المتجهة إلى القطاع، وذلك لأول مرة منذ فرض الحصار على قطاع غزة.

وتؤكد الحقائق التي يرصدها التقرير أن هذه التسهيلات الإسرائيلية مخادعة غير حقيقية، علاوة على كونها محدودة، وهي في معظمها تسهيلات لمرة واحدة. فلم يطرأ أي تغيير جوهري على حركة المعابر التجارية في ظل استمرار فرض حظر



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

شبه تام على كافة أنواع المنتجات المصنعة في قطاع غزة، واستثنت من ذلك كميات محدودة جداً معظمها منتجات زراعية. كما واصلت السلطات المحتلة حظر دخول غالبية السلع والبضائع الأساسية الضرورية للسكان، وبخاصة مواد البناء والمواد الخام اللازمة للإنتاج والمعدات الصناعية وماكينات وخطوط الإنتاج. وثبت أن إعلان السلطات المحتلة عن تلك التسهيلات المزعومة بدخول سلع جديدة إلى قطاع غزة (معظمها مواد غذائية و سلع استهلاكية)، ليست إلا محاولات لإيهام المجتمع الدولي بإدخال تسهيلات على حركة البضائع إلى القطاع. فلم تكن تلك السلع التي سمحت بدخولها تستجيب حتى للحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الضرورية للسكان المدنيين. بل إن أسواق القطاع لم تكن بحاجة إلى تلك السلع الجديدة، والتي كانت تورد كميات كبيرة منها من مصر عبر الأنفاق، فيما يحول تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان دون قدرتهم على شرائها من الأسواق.

ويرى التقرير أنه طالما استمرت السلطات المحتلة بالسماح بإدخال سلع محددة بعينها فقط، وفي المقابل تمنع دخول عشرات السلع الأخرى، وخاصة المواد الخام ومواد البناء، فإن الوضع في قطاع غزة سيستمر بالتدهور، ولن يحدث أي تغيير حقيقي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين فيه.

ويؤكد التقرير استمرار سياسة حظر تصدير منتجات القطاع إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم الخارجي، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية، وهو ما يقوض أية إمكانية لإنعاش اقتصاد القطاع الذي بات يعاني تدهوراً كارثياً مزمناً جراء تلك السياسة. وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كمية محدودة، معظمها منتجات زراعية كالزهور والتوت الأرضي والطماطم، كما سمحت بتصدير كمية محدودة جداً من الملابس، البسكويت والأثاث. وتعادل هذه الكمية أقل من 1% من كمية صادرات القطاع قبل تشديد الحصار في يونيو 2007.

ويجدد التقرير الخشية من أن تدفع سياسات السلطات المحتلة، ومزاعمها حول إجراءات تخفيف الحصار تجاه قطاع غزة، نحو مرحلة أخرى من مراحل الحصار الظالم قد تحظى بالقبول الدولي. وتندرج تلك السياسات من الناحية العملية في كونها إجراءات تهدف إلى مأسسة الحصار المفروض على القطاع بموافقة دولية، ما يعني نجاحها في الالتفاف على قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي. وقد لا يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة من النقص نفسه في البضائع، ولكن ستستمر تبعيتهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على الاهتمام بشئونهم الخاصة، بالإضافة إلى عزلهم عن العالم الخارجي اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، وأكاديمياً.

أوضاع معابر قطاع غزة خلال عام 2012

المعابر التجارية

- تكريس معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة: كرسست سلطات الاحتلال خلال عام 2012 معبر كرم أبو سالم، جنوب شرقي رفح، معبراً تجارياً وحيداً لقطاع غزة، رغم تدني قدرته التشغيلية، وعدم جاهزيته لتلبية كافة الاحتياجات اللازمة لسكان القطاع. كما أدى اعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي للقطاع، إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المحدودة جداً المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية. ونتيجة لهذه الإجراءات أصبح نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود 6600 شيكل (المسافة 9000 كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة 10400 شيكل (المسافة 70 كم)، بسبب اجراءات النقل المعقدة والرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

- هدم وإغلاق معبر المنطار: شرعت قوات الاحتلال مطلع عام 2012 في هدم مرافق معبر المنطار، الذي كان يعتبر، قبل إغلاقه بتاريخ 2011/3/2، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وهو الأكبر من حيث القدرة الاستيعابية لتدفق البضائع الواردة وتصدير منتجات القطاع أيضاً، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع. وحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005 فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- **خطوات سابقة مهدت لإحكام خنق قطاع غزة:** قامت السلطات المحتلة خلال الأعوام السابقة باتخاذ إجراءات مشابهة في سياق خطة هدفت من خلالها إلى إحكام خنق قطاع غزة، وتكريس معبر كرم أبو سالم، غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع. فقد أغلقت بتاريخ 2010/1/4، معبر ناحال عوز، المخصص لتوريد الوقود إلى القطاع، إغلاقاً كلياً، وحولت توريد الكميات المقتننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم. وقد نجم عن إغلاق هذا المعبر، وتحويل واردات القطاع من الوقود لتتمر عبر معبر كرم أبو سالم، غير المجهز فنياً لإمداد قطاع غزة بكميات كافية، وتحديدًا من غاز الطهي، عدة أزمات في غاز الطهي خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وكانت سلطات الاحتلال قد أغلقت معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء بتاريخ 2007/6/15، وسمحت بتوريد بعض إرسالات المساعدات الإنسانية إلى سكان القطاع، عبره، حتى نوفمبر 2008، حيث أغلق بشكل كلي، وحولت تلك المساعدات الإنسانية المحدودة إلى معبر كرم أبو سالم أيضاً.

- **حظر صادرات قطاع غزة:** استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في فرض حظر شبه تام على تصدير منتجات القطاع إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم الخارجي. وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كمية محدودة، معظمها منتجات زراعية كالزهور والتوت الأرضي والطماطم، كما سمحت بتصدير كمية محدودة جداً من الملابس، البسكويت والأثاث. وبلغ خلال عام 2012 عدد الشاحنات التي سمح بتصديرها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعالم الخارجي 279 شاحنة، بمعدل يومي يقل عن شاحنة واحدة، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى نحو 150 شاحنة في اليوم الواحد. وتمثل الصادرات التي سمح بتصديرها أقل من نسبة 1% من صادرات القطاع قبل فرض الحصار.

- **قيود على واردات قطاع غزة:** تدحض البيانات التي وثقها المركز خلال عام 2012 المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار التي أعلنتها السلطات المحتلة، حيث استمرت السلطات المحتلة في حظر دخول عدد كبير من السلع، معظمها من المواد الخام وكافة مستلزمات البناء والمعدات الثقيلة اللازمة لقطاع الإنشاءات. وجراء ذلك، إضافة إلى الإغلاق المتكرر للمعبر التجاري الوحيد "كرم أبو سالم" فإن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبى أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وتشير الإحصاءات التي وثقها المركز أن متوسط كمية الواردات خلال عام 2012 بلغ 161 شاحنة يومياً، أي بنسبة 28.3% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً¹.

جدول (1) عدد شاحنات البضائع الواردة إلى قطاع غزة خلال عام 2012 وعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	أبريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نوفمبر 2012	ديسمبر 2012
المعدل اليومي	570	162	135	112	149	180	168	178	166	166	178	133	209
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%28.5	%23.7	%19.7	%26.1	31.6 %	%33.3	%31.1	%29.1	%29.1	%31.2	%23.3	%36.3

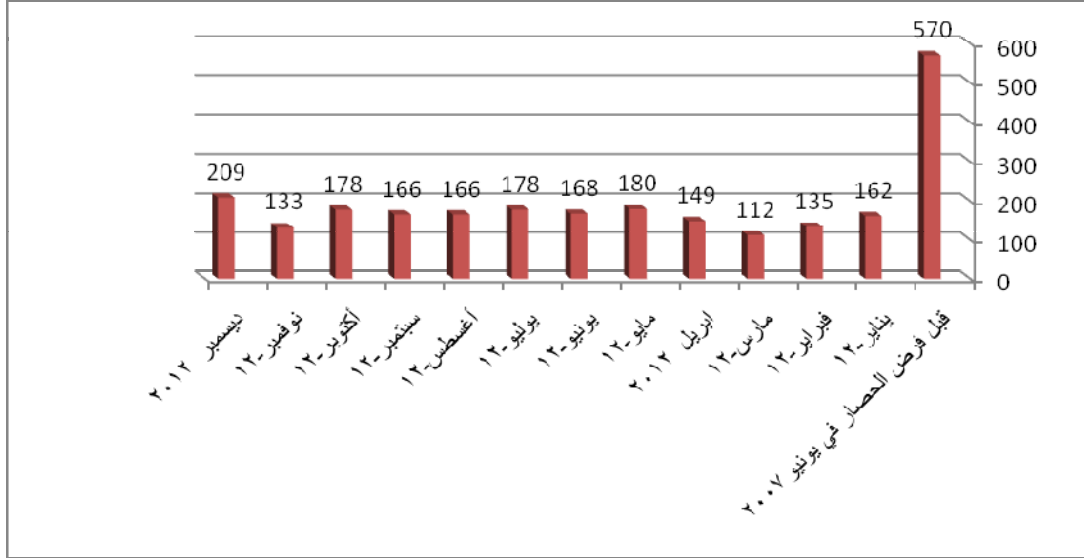
¹ - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

شكل (1) يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى قطاع غزة خلال عام 2012 وعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007



- استمرار حظر دخول مواد البناء لقطاع غزة: استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى القطاع لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ أكثر من 6 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة في يونيو 2010 على دخول كميات محدودة من مواد البناء لصالح المشروعات التي تشرف عليها المنظمات الدولية، غير أن الكميات التي سُمح بدخولها محدودة جداً ولا تلبّي الحد الأدنى من احتياجات القطاع. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال عام 2012، بدخول 816,389 طناً من مادة الحصى، و77,031 طناً من مادة الأسمنت و11,921 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تشرف عليها منظمات دولية، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال قبل نحو عامين ونصف. كما سمحت خلال نفس الفترة بتوريد كميات محدودة من مادة القار، لوازم بناء، أدوات سباكة، الكراميك والرخام.

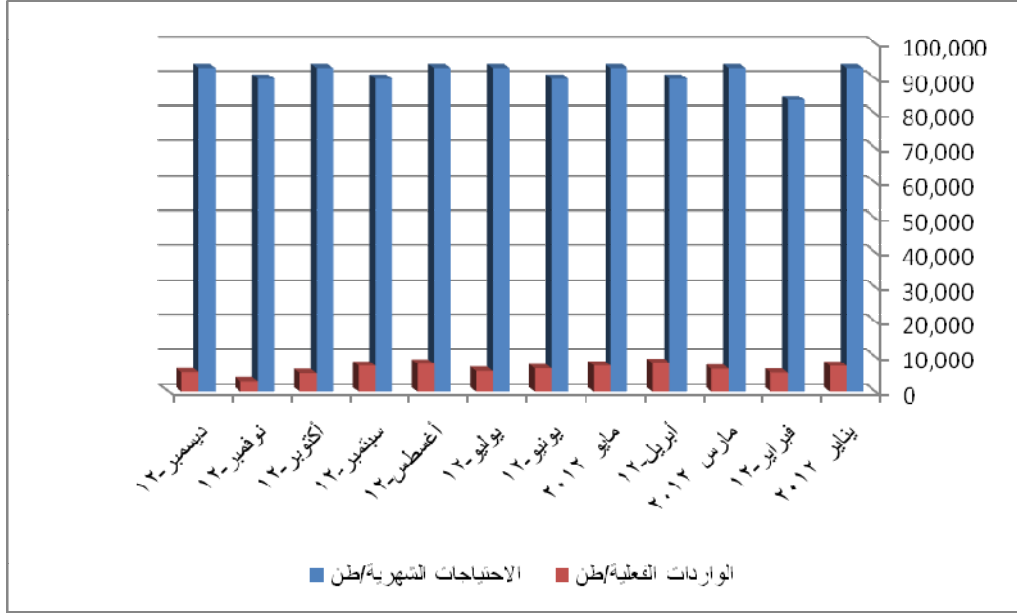
1- أسمنت البناء: بلغت كمية الأسمنت التي سمح بتوريدها خلال عام 2012 لصالح المنظمات الدولية 77,031 طناً، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 7.03% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ أكثر من 6 أعوام، والبالغة أكثر من مليون طن سنوياً.

جدول (2) يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012

الاجمالي	ديسمبر 2012	نوفمبر 2012	أكتوبر 2012	سبتمبر 2012	أغسطس 2012	يوليو 2012	يونيو 2012	مايو 2012	أبريل 2012	مارس 2012	فبراير 2012	يناير 2012	
1,095,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	84,000	93,000	الاحتياجات الشهرية/طن
77,031	5,554	3,061	5,305	7,435	7,999	5,936	6,652	7,470	8,232	6,524	5,451	7,412	الواردات الفعلية/طن
7.03%	5.97%	3.48%	5.70%	8.26%	8.60%	6.38%	7.39%	8.03%	9.14%	7.01%	4.48%	7.96%	النسبة المئوية

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل (2) يبين كمية الاسمنت الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012



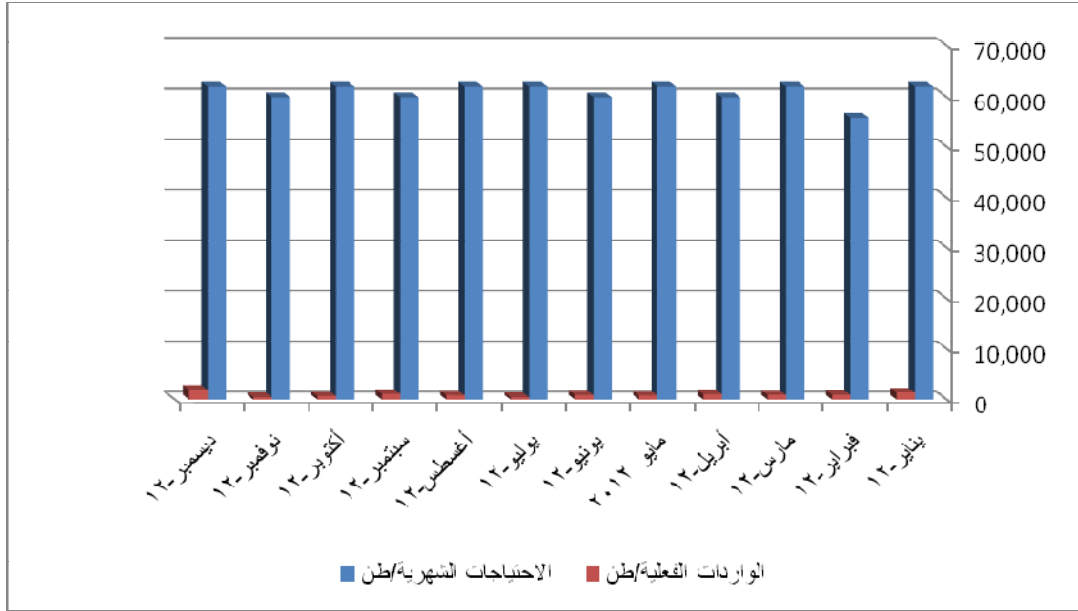
2- **حديد البناء:** بلغت كمية حديد البناء التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 11,921 طناً، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 1.91% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع توريد مواد البناء منذ أكثر من 6 أعوام، والبالغة 622,000 طن.

جدول (3) يبين كمية حديد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012

الإجمالي	ديسمبر 2012	نوفمبر 2012	أكتوبر 2012	سبتمبر 2012	أغسطس 2012	يوليو 2012	يونيو 2012	مايو 2012	أبريل 2012	مارس 2012	فبراير 2012	يناير 2012	
622,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	56,000	62,000	الاحتياجات الشهرية/طن
11,921	1,981	514	717	1,159	873	486	920	828	1,088	941	979	1,435	الواردات الفعلية/طن
%1.91	%3.19	%0.85	%1.15	%1.93	%1.40	%0.78	%1.53	%1.33	%1.81	%1.51	%1.74	%2.31	النسبة المئوية

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل (3) يبين كمية حديد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012



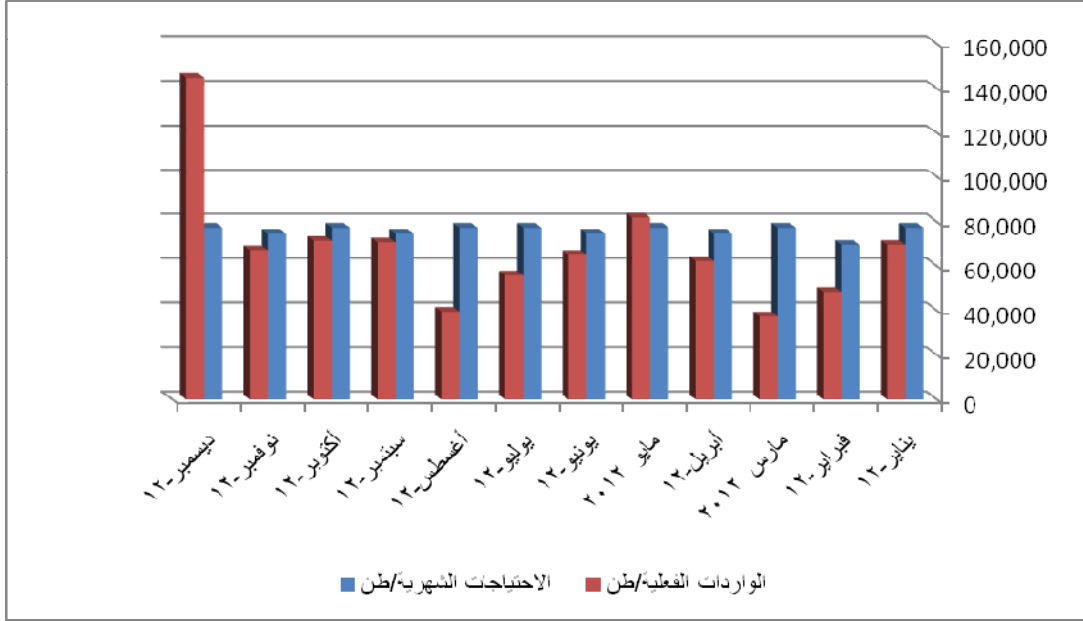
3- **حصمة البناء:** بلغت كمية مادة الحصمة التي سُمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال عام 2012 816,389 طنًا، وهي كمية تعادل 89.46% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ أكثر من 6 أعوام، والبالغة 816,389 طنًا.

جدول (4) بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012

الاجمالي	ديسمبر 2012	نوفمبر 2012	أكتوبر 2012	سبتمبر 2012	أغسطس 2012	يوليو 2012	يونيو 2012	مايو 2012	أبريل 2012	مارس 2012	فبراير 2012	يناير 2012	
912,500	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	70,000	77,500	الاحتياجات الشهرية/طن
816,389	145,033	67,650	71,730	71,035	39,540	55,790	65,530	81,926	62,310	37,380	48,465	70,000	الواردات الفعلية/طن
%89.46	%187.1	%90.08	%92.55	%94.71	%51.01	%71.98	%87.37	105.71 %	%83.08	%48.23	%69.23	%90.32	النسبة المئوية

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل (4) يبين كمية الحصمة الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الشهرية/وطن خلال عام 2012



- **حظر دخول الشاحنات وحافلات نقل الركاب والسماح بدخول عدد محدود من السيارات الصغيرة إلى قطاع غزة:** فرضت السلطات المحتلة خلال عام 2012 حظراً كلياً على دخول حافلات نقل الركاب وشاحنات النقل والآليات الثقيلة إلى القطاع، وفرضت قيود على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وحددت عدد السيارات المسموح بدخولها إلى القطاع بـ 80 سيارة أسبوعياً، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعة جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.
- **استمرار تقليص كميات الوقود والمحروقات المسموح بتوريدها لقطاع غزة:** قلصت السلطات المحتلة كميات الوقود المسموح بتوريدها إلى القطاع منذ نوفمبر 2007، وخلال عام 2012، سمحت سلطات الاحتلال بتوريد كميات محدودة جداً من السولار، البنزين والسولار الصناعي، والتي كانت تصل قبل قرار السلطات المحتلة في بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و 120,000 لتر بنزين يومياً. وقد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الستة الماضية على كميات البنزين والسولار التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/المصرية.
- **تقليص كمية غاز الطهي وأزمات متكررة في قطاع غزة:** شهد قطاع غزة خلال عام 2012 أزمات متعددة في غاز الطهي، بسبب تقليص سلطات الاحتلال لكميات الغاز التي سمحت بدخولها إلى القطاع، إضافة إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، وعمله بشكل محدود. وقد كانت أكبر هذه الأزمات قد بدأت منذ منتصف شهر نوفمبر الذي شهد عدواناً إسرائيلياً واسعاً على قطاع غزة، وما زالت مستمرة حتى نهاية العام. ويعتمد السكان في حصولهم على غاز الطهي على الكميات المحدودة التي تورد إلى القطاع من إسرائيل عبر معبر كرم أبو سالم، بسبب عدم إمكانية توريده إلى القطاع عبر الأنفاق لأسباب فنية. وقد بلغ المعدل اليومي لكمية غاز الطهي التي سمحت قوات الاحتلال بدخولها خلال عام 2012 إلى قطاع غزة 99.28 طنناً يومياً، أي ما يعادل 49.46% من الاحتياجات اليومية لسكان القطاع.



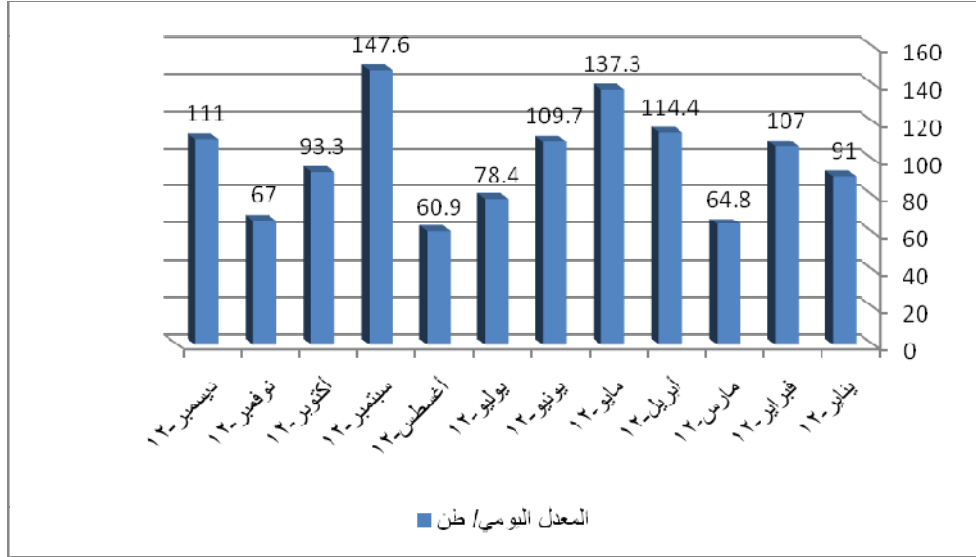
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

جدول (5) يقارن كميات الغاز الواردة خلال عام 2012 مع الاحتياجات الفعلية لسكان قطاع غزة

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يناير 2012	91	%45.5
فبراير 2012	107	%53.4
مارس 2012	64,8	%32.4
ابريل 2012	114,4	%57.2
مايو 2012	137,3	%68.6
يونيو 2012	109,7	%48.8
يوليو 2012	78,4	%39.2
أغسطس 2012	60,9	%34.4
سبتمبر 2012	147,6	%73.1
أكتوبر 2012	93,3	%49.2
نوفمبر 2012	67	%33.5
ديسمبر 2012	111	%55.5
الاحتياجات الفعلية	200	%100

شكل (5) كميات الغاز الواردة خلال عام 2012 والاحتياجات الفعلية لسكان قطاع غزة





المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المعابر الخاصة بحركة الأفراد

- حركة وتنقل سكان قطاع غزة عبر المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد: ما زال سكان القطاع محرومين من حقهم في حرية الحركة، ويعانون بشكل كبير جراء القيود المفروضة على تنقلاتهم عبر جميع المنافذ والمعابر التي تصل قطاع غزة بالعالم الخارجي وال الضفة الغربية وإسرائيل.
- منع سكان قطاع غزة من التنقل عبر معبر بيت حانون (إيريز): ما يزال سكان القطاع محرومين من حقهم في حرية الحركة، ويعانون بشكل كبير جراء القيود المفروضة على تنقلاتهم عبر معبر بيت حانون "إيريز"، المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، و/ أو إسرائيل. وقد استمر خلال عام 2012 إغلاق معبر بيت حانون "إيريز" أمام المواطنين الفلسطينيين، وحرّم جراء ذلك سكان قطاع غزة من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم لأداء شعائرهم الدينية، كما منع الطلاب والطالبات من الوصول إلى مدن الضفة الغربية للالتحاق بالجامعات هناك، ومنع السكان من زيارة أقربائهم وذويهم المقيمين في الضفة الغربية أو العكس. ولم تسمح السلطات المحتلة منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بتاريخ 2007/6/15، إلا لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: مرضى القطاع من ذوي الحالات الخطيرة، الصحفيون الأجانب، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية والمسافرون عبر معبر الكرامة (جسر النبي)، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.
- منع مرضى قطاع غزة من العلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس و/أو إسرائيل: شهد العام 2012 انخفاضاً حاداً في عدد مرضى القطاع الذين سمح لهم بالسفر عبر المعبر. وقد قد عرقلت تلك السلطات وصول آلاف المرضى لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس و/أو إسرائيل، نتيجة الشروط والمعوقات التي تضعها أمام المرضى، والتي تحيل دون التقدم بطلب للعلاج في تلك المستشفيات، وفي الحالات المحدودة التي يسمح فيها للمرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة ومستعصية بتقديم طلب، رفضت السلطات المحتلة منح تصاريح مرور للمئات منهم بدعوى مختلفة أهمها: أسباب أمنية، طلب تغيير مرافق، انتظار موعد جديد، انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية. وقد تعرض بعض مرضى القطاع الذين يحملون تحويلات طبية، وتقديموا بطلبات للمرور من خلال معبر بيت حانون لابتزاز ضباط من جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك)، للضغط عليهم للتعاون وتقديم معلومات أمنية. وشرعت السلطات المحتلة في إجراءات حرمان فئة جديدة من السفر عبر المعبر لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى جودة حياة. ويندرج ضمن هذه الفئة المرضى الذين يعانون أمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، وهو ما رفع عدد المرضى الذين رفضت طلباتهم للوصول إلى المستشفيات المحولين لها. للمزيد حول الإحصائيات الخاصة بالتحويلات الطبية للمرضى أنظر الجزء الخاص بآثر الحصار على الحق في الصحة لسكان القطاع.
- قيود على زيارات ذوي الأسرى من قطاع غزة لأبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية: وافقت إدارة السجون الإسرائيلية خلال عام 2012 – ضمن اتفاق مع الأسرى - بعد إضرابهم الأخير الذي استمر 30 يوماً، وانتهى بتاريخ 2012/5/14، على السماح بزيارات ذوي الأسرى من القطاع لأبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية على غرار زيارات عائلات أسرى الضفة الغربية بحيث يكون للأسير زيارتين شهرياً ولمدة 45 دقيقة. ووفقاً لمتابعات المركز لم تلتزم إسرائيل بالاتفاق، بل شرعت بتنظيم زيارات لمعتقلي غزة بشكل محدود جداً وعلى أفواج بحيث يشمل كل فوج 23 معتقلاً دون السماح للأطفال بالزيارة، ودون السماح بإدخال الأغراض الشخصية للمعتقل. علاوة على ذلك، أوقفت خلال العام سلطات الاحتلال الإسرائيلي زيارات المعتقلين، البالغ عددهم نحو 440 معتقلاً، من دون أسباب. وقد بلغ خلال العام 2012، عدد ذوي المعتقلين الذين سمحت لهم قوات الاحتلال بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية 869 معتقلاً. وتعرض ذوو الأسرى أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية. يشار إلى أن سلطات الاحتلال قد حرمت أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، ولمدة 5 سنوات بشكل يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة (116) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات



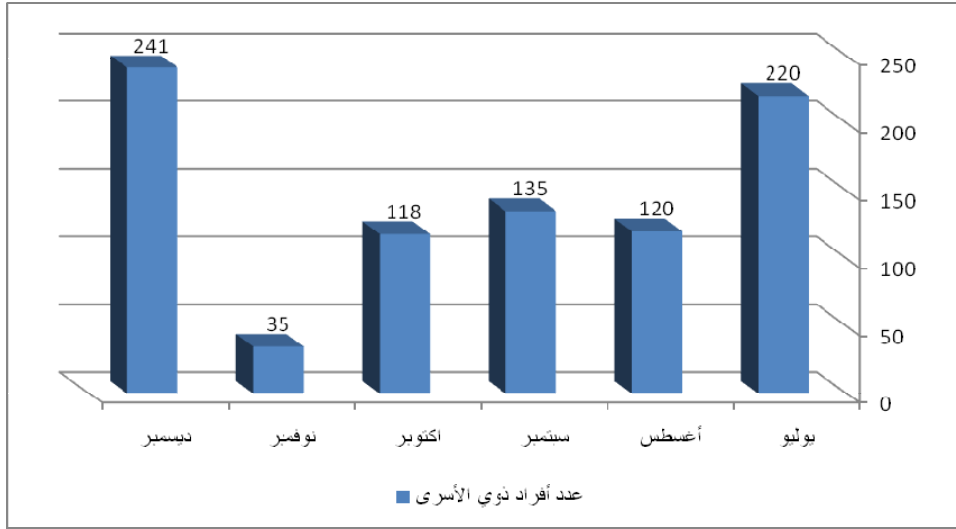
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

منتظمة، ويقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير".

جدول (6) عدد أفراد ذوي الأسرى من قطاع غزة الذين سمح لهم بزيارة أبنائهم منذ عودة الزيارات

الشهر	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
عدد أفراد ذوي الأسرى	220	120	135	118	35	241

شكل (6) يبين عدد أفراد ذوي الأسرى من قطاع غزة الذين سمح لهم بزيارة أبنائهم منذ عودة الزيارات

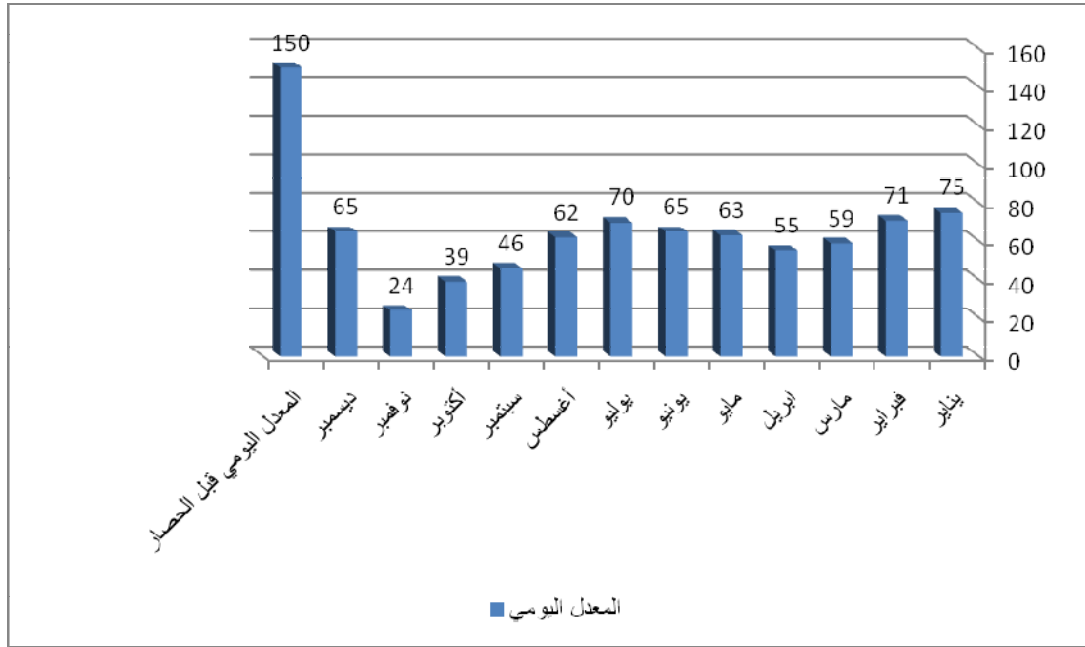


- قيود على حركة التجار وتنقلهم من قطاع غزة إلى الضفة الغربية بما فيها القدس و/ أو إسرائيل: شهد عام 2012 تقليصاً ملحوظاً في عدد التجار الذين سمحت لهم باجتياز المعبر، وبلغ معدل من سمح لهم باجتياز المعبر 68 تاجراً يومياً فقط على مدار العام. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود جداً من التجار الذي كانت تسمح بمروره سلطات الاحتلال، حيث كانت تسمح بمرور ما معدله 150 تاجر يومياً خلال العام 2006.

جدول (7) يبين المعدل اليومي لعدد العمال المسموح لهم باجتياز معبر بيت حانون خلال عام 2012 والمعدل اليومي قبل فرض الحصار

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل اليومي قبل الحصار
المعدل اليومي	75	71	59	55	63	65	70	62	46	39	24	65	150

شكل (7) يقارن بين المعدل اليومي لعدد العمال المسموح لهم باجتياز معبر بيت حانون خلال عام 2012 والمعدل اليومي قبل فرض الحصار



- معبر رفح البري يشهد تحسينات على آلية عمله: أدخلت السلطات المصرية تحسينات كبيرة على عمل معبر رفح البري خلال العام 2012، ساهمت في تخفيف معاناة سكان القطاع الراغبين في السفر للخارج عبر المنفذ الوحيد لمصرهم إلى أنحاء العالم. واستمر خلال العام تطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقاً للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. ووفقاً لمتابعة المركز فإن مئات الفلسطينيين ممن ينتمون إلى الفئات التي شملتها التسهيلات قد تأخر سفرهم، وخاصة خلال أشهر يونيو ويوليو وأغسطس وسبتمبر²، بسبب تحديد عدد المسافرين، والازدحام على المعبر، وبخاصة خلال العطلة الصيفية، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر بعد طول معاناة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وقد خلق ذلك حالة من الإرباك في عمل المعبر، ودفع إدارته لإجراء تعديلات مستمرة على مواعيد السفر. وجراء ذلك، احتاج المواطنون الراغبون في السفر إلى التسجيل، وحجز موعد مسبق. وعبر المركز، من خلال البيانات والتقارير التي ترصد عمل المعبر، عن أمله في أن تشمل تلك التطورات إجراءات أخرى إضافية تعزز من ممارسة فلسطينيي القطاع من الفئة العمرية الشابة (من سن 18 عاماً وحتى أقل من 40 عاماً) لحقهم في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك سفرهم الحر إلى خارج القطاع والعودة إليه، عبر معبر رفح الحدودي، أسوة بالفئات المشار إليها أعلاه.

²- بتاريخ 2012/8/5 أغلقت السلطات المصرية المعبر، في أعقاب الجريمة التي اقترفت، وراح ضحيتها 16 جندياً مصرية لمدة 8 أيام أمام المغادرين، فيما أعادت فتحه مؤقتاً يوم 2012/8/10، أمام الفلسطينيين العالقين الراغبين في العودة إلى القطاع وأمام المعتمرين والحالات الإنسانية. وبتاريخ 2012/8/26 أعلنت السلطات المصرية فتح المعبر، في كلا الاتجاهين، بنفس مواعيد العمل السابقة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

أثر الحصار على حقوق سكان القطاع الاقتصادية والاجتماعية

استمر تدهور الأوضاع الإنسانية وحقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية خلال عام 2012، وذلك بفعل التأثيرات الخطيرة وطويلة الأجل، لسياسة الحصار الإسرائيلية، والتي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل قطاعاته المختلفة. كما استمر انتهاك حق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، بما في ذلك حقهم في الأمن الغذائي، المأوى الملائم، الحق في العمل، الضمان الاجتماعي، الصحة وحقهم في التعليم، وذلك بسبب استمرار سياسة الحصار المنهجية.

تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة نسبة البطالة وارتفاع معدلات الفقر

أدى استمرار الحصار وفرض قيود على دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج، إضافة إلى تدمير نحو 70% من المنشآت الاقتصادية العاملة خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، إلى شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي كانت تعاني أصلاً نتيجة إغلاق المعابر التجارية.

وقد أدى تردي الأوضاع الاقتصادية في القطاع إلى ارتفاع نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى 38.8%، بينهم 21.1% يعانون من الفقر المدقع³. وزادت معدلات البطالة لتصل إلى 31% في عام 2012، منهم 20% من الذكور و50% من الإناث بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني⁴.

وفي هذا السياق حذر تقرير التجارة والتنمية لعام 2012، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من عواقب ارتفاع نسبة البطالة بين الشبان الفلسطينيين التي يمكن أن تترجم أعمالاً يائسة، موضحاً أن وضع العمال في غزة من أسوأ الأوضاع في المنطقة. وأكد التقرير أن الأفاق الاقتصادية للارض الفلسطينية المحتلة ازدادت قتامة، وجاء في التقرير أن تفسيرات عدة قد طرحت لتبرير هذه الحالة، ومنها "القيود على التنقل وتقلص تدفق المساعدات والشلل الذي يعترى القطاع الخاص وأزمة الميزانية"، وأكد التقرير أن الاقتصاد الفلسطيني عاجز عن الاستفادة من 40% من أراضيه ومن 82% من مياهه الجوفية، وانتقد التأثيرات الكارثية للاحتلال على القطاع الزراعي الفلسطيني، موضحاً أن نصف الأراضي الصالحة للزراعة في غزة، و85% من موارد الصيد باتت من الصعب الاستفادة منها. وذكر التقرير أن التبعية التجارية والاقتصادية لإسرائيل ما زالت مقلقة، حيث شكلت التجارة مع إسرائيل 80% من المبادلات التجارية الفلسطينية، وبلغ العجز التجاري مع إسرائيل 84% من العجز الفلسطيني الشامل و31% من إجمالي ناتجه القومي⁵.

واعتبرت منظمة العمل الدولية أوضاع العمال الفلسطينيين في قطاع غزة بأنها "الأسوأ في المنطقة والعالم"، مشيرة إلى أن نسبة البطالة تعد الأعلى إقليمياً. وقال تقرير نشرته منظمة العمل الدولية خلال عام 2012، أن معدل البطالة في قطاع غزة بلغت ثلاثة أضعاف المعدل الإقليمي، ودعت لاتخاذ خطوات سريعة لحل المشكلة، في ظل أوضاع "مقلقة للغاية"، مؤكدة أنه من حق شريحة الشباب المتنامية في غزة الحصول على فرص عمل أفضل، ونمو متساو، فهؤلاء الشباب بحاجة إلى وظائف لائقة وحد أدنى من الحماية الاجتماعية واحترام حقوقهم الأساسية من أجل ضمان حياة كريمة. كما دعت المنظمة إلى إيلاء الاهتمام للشباب بشكل ملح من خلال تقديم المساعدة في التدريب المهني وتطوير الأعمال وخلق فرص العمل، في ظل هشاشة وضع العمال في دولة فلسطين المحتلة⁶.

انتهاك الحق في مستوى معيشي ملائم

إن الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة يستهدف كل ما يمكن أن يساهم في تيسير سبل العيش للمدنيين الفلسطينيين، الذي يعيش أغلبهم ظروفًا صعبة. ونتيجة لارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر وتدهور مستويات الدخل،

3 - تقرير الأداء الاقتصادي للعام 2012، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013/5/13.

4 - الواقع العمالي في فلسطين لعام 2012، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013/4/30.

5 - تقرير التجارة والتنمية لعام 2012، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سبتمبر 2011.

6 - بيان صحفي، منظمة العمل الدولية، 2012/9/7.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

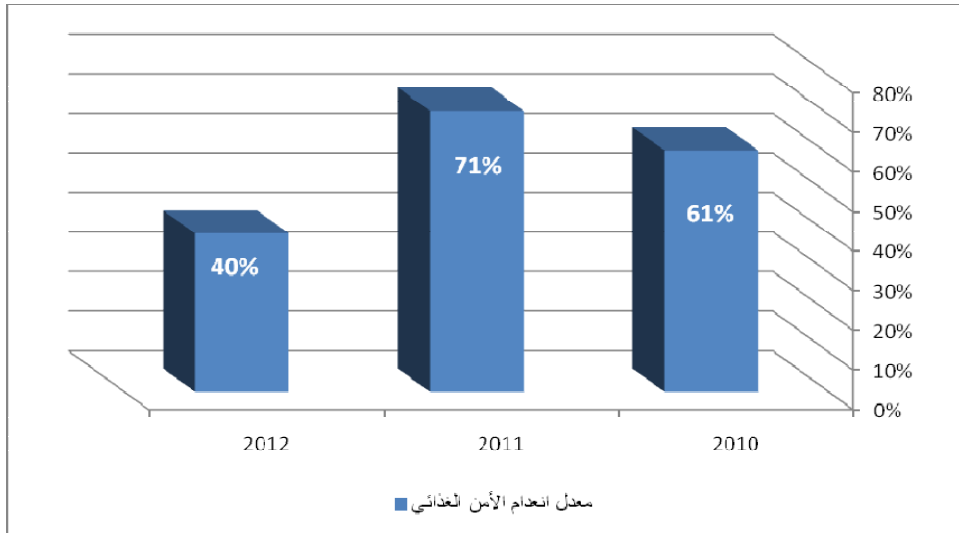
والناجمة أساساً عن القيود المفروضة على حرية حركة وتنقل الأفراد والبضائع، وتجريف الأراضي الزراعية، فقد ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي، وانخفض مستوى استهلاك الأغذية، ومستوى التغذية. وانعكس ذلك على مستويات الأمن الغذائي لدى السكان، خاصة من فقدوا مصادر رزقهم بسبب التوقف شبه التام للقطاعات الاقتصادية. ويعتبر مرض سوء تغذية الأطفال مصدراً رئيسياً للقلق لدى المواطنين في القطاع، وكذلك المنظمات العاملة في مجال الصحة والطفل. كما تعتبر الأسر التي يعيها عمالاً كانوا يعملون في إسرائيل، وتوقفوا عن العمل فيها نتيجة الحصار والإغلاق على القطاع، وعمال قطاعات الزراعة والصناعة المحلية، الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي للعائلات، وذلك لعدم مقدرتها على توفير احتياجات أفرادها من الغذاء اللازم.

ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي تمتع السكان في جميع الأوقات بإمكانية الحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. وعندما لا يتوفر للناس ما يكفي من إمكانيات الحصول على الغذاء نتيجة معوقات مادية أو اجتماعية أو اقتصادية يحصل انعدام الأمن الغذائي. وبحسب تصريحات بابلو ريكالدي⁷، ممثل برنامج الأغذية العالمي في الأرض الفلسطينية المحتلة التي أدلى بها بتاريخ 2012/12/9، يعتبر 40% من سكان قطاع غزة منعدمي الأمن الغذائي ويعتمدون على المساعدات الغذائية المقدمة من الوكالات الإنسانية من أجل صحتهم وسلامتهم، 65% منهم من الأطفال دون سن 18 عاماً. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستويات سوء التغذية، نقص الوزن، تأخر أو توقف النمو ومرض فقر الدم بين الأطفال إلى معدلات عالية تفوق مثيلاتها في دول الجوار.

جدول (8) يبين معدل تدهور انعدام الأمن الغذائي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة

العام	2010	2011	2012
معدل انعدام الأمن الغذائي	61%	71%	40%

شكل (8) يوضح معدل تدهور انعدام الأمن الغذائي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة



كما يزداد وضع المياه تدهوراً ويلقي بظلاله على حياة السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، بما في ذلك حقهم في الوصول إلى إمدادات مياه الشرب.

⁷ - مؤتمر صحفي لبابلو ريكالدي عقد في دبي، شبكة الأنباء الانسانية (إيرين)، 2012/12/9.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

منذر شبلاق، مدير عام مصلحة مياه بلديات الساحل، قال أن 95% من مياه قطاع غزة أصبحت ملوثة وغير الصالحة للاستخدام الآدمي، وأن ما نسبته 5% فقط من كمية المياه التي يتم تزويدها لسكان غزة تتوافق مع معايير الصحة العالمية. ورغم ذلك فإن كمية المياه المتاحة للسكان بغزة (التي لا تتوافق مع معايير الصحة العالمية) غير كافية، فكل شخص يحصل على 90 لتراً في اليوم الواحد، وهو أقل مما تضعه منظمة الصحة العالمية التي تقول بأن الفرد يجب أن يحصل على نسبة من المياه تتراوح ما بين 100-150 لتراً يومياً⁸. وأشار شبلاق إلى أن عام 2016 سيشهد نفاد المياه الصالحة للاستعمال في غزة، ولن تستطيع بلديات القطاع توفيرها للمواطنين. وتعود أسباب تلوث مياه الشرب إلى تعطل مشاريع الصرف الصحي، وعدم إدخال المعدات إلى محطات المعالجة، وضخ نحو 80 مليون لتر من المياه العادمة يومياً في مياه البحر. ويؤدي تسرب مياه البحر الملوثة إلى ارتفاع نسبة الأملاح في التربة وتلوث خزانات المياه الجوفية الطبيعية ويهدد المصدر الأساسي لمياه الشرب، ويخلف نتائج خطيرة انعكست، وستعكس، على صحة السكان الذين أصبحوا عرضة للإصابة بالعديد من الأمراض الخطيرة. كما أدى تلوث المياه الجوفية إلى تضرر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في محيط برك تجميع مياه الصرف الصحي المنتشرة شمال وجنوب ووسط قطاع غزة.

انتهاك الحق في التعليم

أدت سياسة الحصار غير القانوني التي تفرضها السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة إلى إعاقة وتعطيل تطوير البنية الأساسية لمؤسسات التربية والتعليم في قطاع غزة، بما في ذلك المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية. وتأثرت عملية إعادة المدارس التي دمرت خلال الأعمال الحربية على القطاع في السنوات الماضية، بسبب القيود التي فرضتها السلطات المحتلة، والتي قننت دخول مواد البناء الخاصة بالمنظمات الدولية، وخاصة الأنروا، لبناء تلك المدارس أو لبناء مدارس جديدة استجابة للنمو المضطرد في عدد طلبة القطاع من أبناء اللاجئين الفلسطينيين. وما يزال قطاع التعليم يعاني أزمة حقيقية جراء عدم القدرة على بناء مدارس جديدة تواكب التطور الطبيعي وزيادة المتسارعة لعدد الطلاب، أو بسبب عدم القدرة على ترميم المدارس التي تضررت خلال العدوان بسبب عدم توفر مواد البناء، على الرغم من جهوزية التصاميم اللازمة لذلك، والأرض التي ستقام عليها هذه المدارس. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الكثافة الصفية إلى 49 طالباً في بعض المدارس، ما زاد من التأثير على قدرة الطلبة على الفهم. وجراء ذلك عملت نحو 85% من مدارس القطاع بنظام دوام الفترتين، مقابل 15% منها عملت بنظام دوام الفترة الواحدة.

ومن ناحية أخرى ظل الانتهاك الأبرز لحق سكان القطاع غزة في التعليم يكمن في حرمان الآلاف من طلبة قطاع غزة من فرص التعليم في جامعات الضفة الغربية ومؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك التخصصات العلمية غير المتاحة في جامعات القطاع. وقد أدت تلك السياسة، التي بدأتها السلطات المحتلة في تسعينيات القرن الماضي، إلى حظر دراسة أي طالب أو طالبة من أبناء القطاع في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية بشكل تام، بعد أن كانت نسبة طلبة القطاع تصل إلى نحو 26% من إجمالي الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية. وجراء ذلك اضطر المئات من هؤلاء الطلبة إلى تغيير رغباتهم الدراسية، والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في القطاع أو السفر للدراسة في الخارج، وخاصة في جمهورية مصر العربية.

وكان طلبة قطاع غزة الدارسين في الضفة الغربية قد اعتادوا، في حينه، الوصول إلى جامعاتهم عبر معبر بيت حانون، غير أن الإجراءات التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى قلصت طرق السفر تدريجياً، إلى أن أغلق المعبر كلياً واعتبر معبراً دولياً بتاريخ 2007/2/16، حيث حرم سكان القطاع من اجتيازه، بمن فيهم طلبة القطاع الدارسين في الضفة الغربية من الوصول إلى جامعاتهم. وعلى الرغم من السماح لفئات محدودة باجتياز المعبر وسط إجراءات معقدة، فإن فئة الطلاب لم تدرج ضمن هذه الفئات، ولم تعتبرهم السلطات المحتلة ضمن الحالات الإنسانية، وفاقم من المخاطر التي هددت مستقبلهم الأكاديمي. وقد حرم جراء ذلك آلاف الطالبات والطلاب من أبناء قطاع غزة من فرصة التعليم في جامعات الضفة الغربية، فيما انقطع مئات آخرين عن مواصلة دراستهم في جامعات الضفة، التي كانوا قد التحقوا بها قبل هذا التاريخ. وجراء ذلك أصبحت جامعات الضفة الغربية تخلو من طالبات وطلاب القطاع، بعد أن كانت نسبة طلبة القطاع الدارسين في الضفة الغربية، قبل بدء ممارسات الاحتلال ضدهم، تزيد عن الربع (26%)، حيث كان عدد الطلاب الغزيين في جامعات الضفة الغربية يزيد عن الثلاثة آلاف طالبة وطالب قبل العام 1994.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

ويعتمد سكان قطاع غزة في تعليمهم الجامعي، خصوصاً لدراسة التخصصات النادرة والدراسات العليا غير المتوفرة في قطاع غزة على الجامعات خارج القطاع، سواء في الضفة الغربية أو الدول العربية والأجنبية، وذلك لعدم توفر العديد من برامج البكالوريوس والدراسات العليا التي يحتاجها سكان القطاع، خصوصاً في العلوم الطبية والهندسية الحديثة. كما لا تمنح الجامعات في القطاع درجة الدكتوراه في أي من التخصصات الأكاديمية المختلفة، بينما يوجد بعض البرامج المحدودة التي تمنح درجة الماجستير للطلبة في بعض التخصصات. وتعاني جامعات القطاع كذلك من نقص في الخبرات، حيث تمنع السلطات المحتلة دخول المحاضرين الأكاديميين من الضفة الغربية للعمل في جامعات القطاع. كما يحرم المحاضرون والأكاديميون من قطاع غزة من السفر للخارج، سواء للمشاركة في المؤتمرات العلمية أو الحصول على درجات أكاديمية وتنمية قدراتهم، أو للتبادل العلمي مع جامعات أخرى في الضفة الغربية.

ويمثل حرمان الطلبة الفلسطينيين من حقهم في التعليم انتهاكاً سافراً لمبادئ حقوق الإنسان التي تقرها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فلكل شخص حق في التعليم ويجب أن " يكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءاتهم"، وذلك بموجب المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما تتضمن المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 إقرار الدول الأطراف فيه بحق كل فرد في التربية والتعليم، وكذلك جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة. وحيث أن سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي هي أحد الأطراف المصادقة على هذا العهد، فإنها مطالبة بالالتزام بهما نصاً وروحاً.

وتقع المسؤولية الكاملة لحرمان طلاب قطاع غزة الدارسين في الخارج على إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة لقطاع غزة. فما يزال الاحتلال الحربي الإسرائيلي قائماً في القطاع، بوجهيه، العملي والقانوني، على الرغم من إعادة الانتشار وتطبيق خطة الفصل أحادية الجانب عن قطاع غزة في سبتمبر من العام 2005. فالسلطات المحتلة ما تزال تسيطر على أجواء القطاع وبحره وحدوده ومعايره. ووفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، يعرف الاحتلال بمدى سيطرته الفعلية على حياة السكان المدنيين، والواقع العملي يؤكد السيطرة الكاملة للقوات المحتلة على سكان القطاع المدنيين، وكافة مناحي حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية.

انتهاك الحق في الصحة

تواصل تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة، وعاني جراء ذلك السكان المدنيون انتهاكاً متواصلاً لحقهم في التمتع بأفضل مستوى من الرعاية الصحية الجسدية والعقلية الذي يمكن بلوغه. فقد شهد القطاع نقصاً مستمراً في الأدوية والمستلزمات والمهمات الطبية اللازمة، وخاصة خلال شهور مارس، حزيران، ونوفمبر 2012. ويبقى الانتهاك الأبرز لحق سكان قطاع غزة في تلقي أعلى مستوى ممكن بلوغه من الرعاية الصحية حرمان مئات المرضى من تلقي الخدمات الطبية اللازمة في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة و/أو المستشفيات الإسرائيلية، جراء سياسة الإغلاق التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على قطاع غزة. فقد شهد العام 2012 انخفاضاً حاداً في عدد مرضى القطاع الذين سمح لهم بالسفر عبر المعبر، حيث سمحت السلطات المحتلة لـ 8,596 مريضاً باجتياز المعبر، وهو ما يعني انخفاض المعدل اليومي الذي كانت تسمح به سلطات الاحتلال إلى 23 حالة يومياً، أي ما نسبته 46% من المعدل الذي سمحت به خلال العام 2006. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة في غزة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 9,330 طلباً، وافقت السلطات المحتلة لـ 8,596 مريضاً منهم بالسفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين إليها، وقد عرقلت تلك السلطات مرور 734 حالة مرضية، من بينها 84 حالة رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من 94 مريضاً تغيير مرافقهم، و84 مريضاً اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما واجه 472 مريضاً آخر مشكلات مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية، تحت الدراسة أو طلب لمقابلة جهاز المخابرات الإسرائيلية في معبر بيت حانون (إيرز)، وذلك بحجة استكمال إجراءات الفحص الأمني. وقد عانى المرضى المستدعين من تعرضهم لمعاملة قاسية ومهينة أثناء توجيههم لإجراء المقابلات، كما تعرض عدد منهم للاعتقال والابتزاز. جدير بالذكر أن عدد المرضى الحاصلين على تصريح لاجتياز معبر بيت حانون " إيرز"، والوصول إلى مستشفيات إسرائيل، القدس والضفة الغربية كان يصل قبل فرض الحصار عام 2007 إلى نحو 20,000 طلب سنوي.

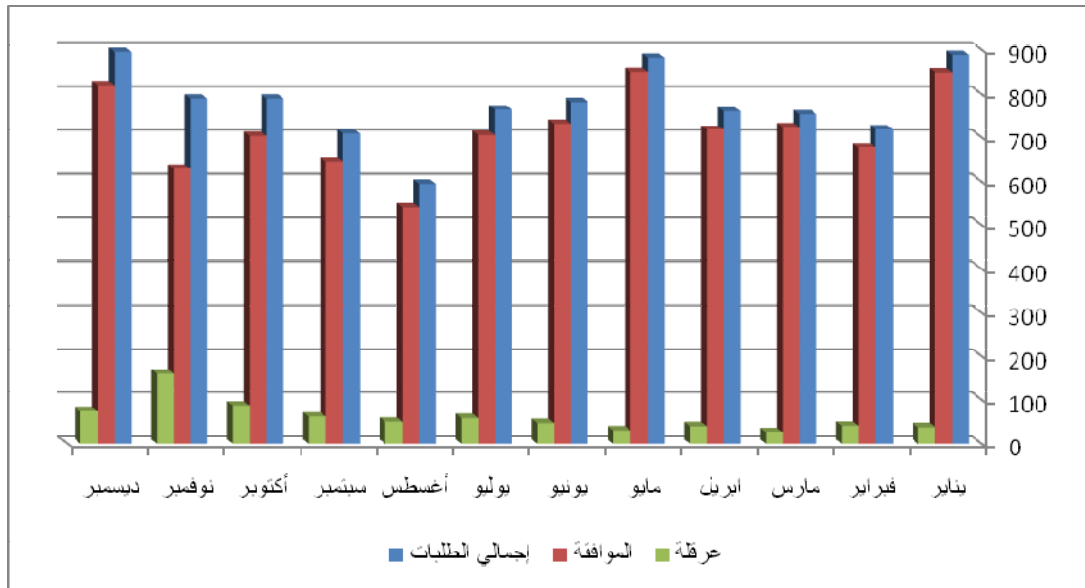


المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

جدول (9) يبين إجمالي عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للعلاج خلال عام 2012 وعدد من واجهتهم مشكلات وحرموا من تلقي العلاج

مشكلات مختلفة	موعد جديد	تغيير مرافق	رفض امني	عرقلة	الموافقة	إجمالي الطلبات	
31	1	2	6	40	848	888	يناير
30	-	3	10	43	677	720	فبراير
9	1	10	9	29	725	754	مارس
22	7	5	8	42	719	761	أبريل
24	2	2	5	33	849	882	مايو
31	9	6	3	49	733	782	يونيو
34	7	14	5	60	705	765	يوليو
25	8	12	7	52	543	595	أغسطس
27	12	8	16	63	645	708	سبتمبر
50	21	10	6	87	703	790	أكتوبر
141	5	10	5	161	629	790	نوفمبر
48	11	12	4	75	820	895	ديسمبر
472	84	94	84	734	8,596	9,330	المجموع

شكل (9) يوضح إجمالي عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للعلاج خلال عام 2012 وعدد من واجهتهم مشكلات وحرموا من تلقي العلاج





المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

استمرار الحصار البحري وحرمان الصيادين من ممارسة عملهم بحرية

واصلت القوات الإسرائيلية المحتلة فرض حصارها البحري على قطاع غزة، وفرضت واقعا حرم خلاله الصيادين من الوصول إلى الأماكن التي تتكاثر فيها الأسماك بعد تلك المسافة، وقد أدى ذلك إلى فقدانهم لـ 85% من دخلهم بسبب حصرهم في مسافة صيد ضيقة، رغم زيادتها أواخر نوفمبر 2012، لـ 6 أميال بحرية فقط، بعد أن كانت 3 أميال بحرية منذ عام 2008. واستمرت خلال العام انتهاكات قوات الاحتلال ضد الصيادين الفلسطينيين وتعرضوا للاعتداءات المتكررة، كإطلاق النيران والقتل وإصابة الصيادين، مطاردتهم وتفتيشهم وأهانتهم، فيما تعرضت زوارقهم للمصادرة أو الإغراق والتدمير، داخل المنطقة التي يسمح لهم بالإبحار فيها. وقد وثق المركز 257 انتهاكا ضد الصيادين في عرض بحر قطاع غزة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، منها 106 حالات إطلاق نار، أدت إلى مقتل صياد وإصابة اثنين آخرين بجراح. كما وثق المركز تنفيذ قوات الاحتلال عدة عمليات مطاردة وملاحقة للصيادين، أدت إلى اعتقال 85 صيادا، و 41 حادثا نتج عنها مصادرة، تدمير قوارب وإعطاب معدات الصيد.

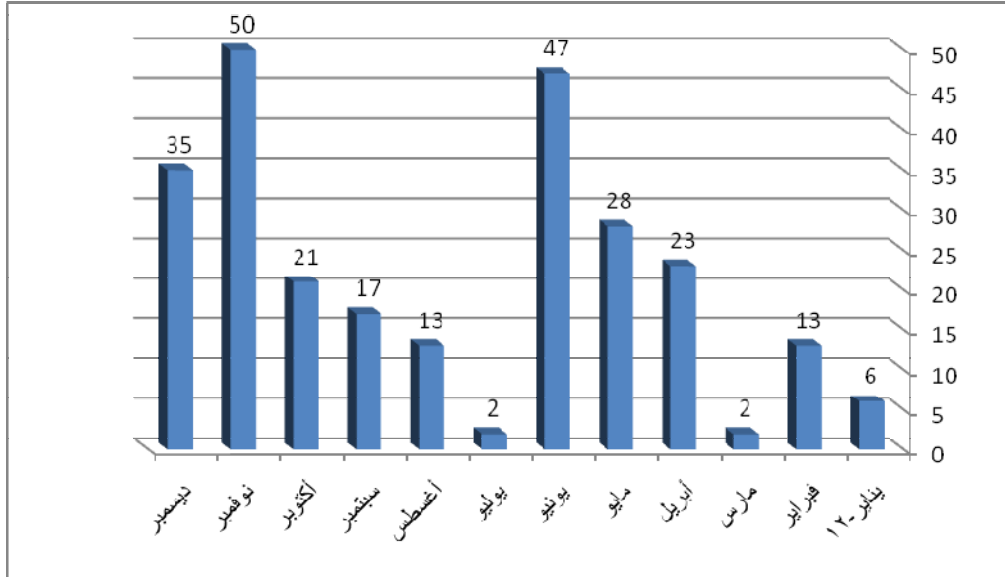
جدول (10): يبين الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2012

البيان	إطلاق النار	القتلى	الجرحي	حوادث الاعتقال	عدد المعتقلين	احتجاز القوارب	إتلاف أدوات الصيد	معدات صيد أخرى	المجموع
يناير 2012	1	-	-	1	4	1	-	-	6
فبراير	5	-	-	3	5	3	-	-	13
مارس	2	-	-	-	-	-	-	-	2
أبريل	8	-	-	4	12	3	-	-	23
مايو	15	-	-	4	9	4	-	-	28
يونيو	23	-	-	4	13	7	4	-	47
يوليو	2	-	-	-	-	-	-	-	2
أغسطس	9	-	-	1	2	1	1	-	13
سبتمبر	12	1	1	-	-	-	3	-	17
أكتوبر	11	-	-	2	8	2	-	-	21
نوفمبر	8	-	-	4	15	1	22	87	50
ديسمبر	10	-	1	4	18	4	2	-	35
المجموع	106	1	2	-	86	26	32	-	257



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

شكل (10): يوضح الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2012





المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

ALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

التوصيات

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

- الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من العيش بكرامة، وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
- إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
- تذكير إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
- التأكيد على أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، فزيادة البضائع المسموح بتوريدها إلى القطاع، مع الاستمرار في حظر المواد الأساسية، وتحديد مواد البناء، لا يغير شيئاً فيما يتعلق بعدم قانونية هذا سياسة الحصار، التي لا تتماشى مع الالتزامات القانونية الواقعة على إسرائيل كقوة احتلال (المادة 43 من لوائح لاهاي، والمواد 56، 55، 33 من اتفاقية جنيف الرابعة) وأيضاً بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والتي تعد إسرائيل طرفاً فيها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- التذكير بأن المدخل الصحيح لإنهاء الآثار الخطيرة التي خلفتها مثل هذه السياسة التعسفية ضد السكان المدنيين في قطاع غزة تتمثل ليس في إعلان السلطات المحتلة تسهيلات مزعومة، أو رفع جزئي للحصار، بل في الإعلان الفوري عن إنهائه بشكل كامل.
- يطالب السلطات المصرية بإدخال تسهيلات تمكن الفئات المحرومة من حرية التنقل والحركة، وتحديد فئة الشباب من 18-39 عاماً، من مغادرة القطاع والعودة إليه، كما يطالب بزيادة عدد ساعات تشغيل المعبر تدريجياً لتصل مستقبلاً إلى 24 ساعة يومياً.